

الحمد لله

تسلمت هذا القرار
لديني شركة أوريدو تونس
وأرنيج تونس
2015/12/13



قرار

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عد 125

تاريخ القرار: 03 فيفري 2015

بتاريخ 03 فيفري 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عد 125 - عدد في عمادة
الندابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة
ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة
أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد 01 عدد لسنة 2001 المؤرخ في
15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد 46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون
عد 01 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون عد 10 عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12
أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عد 026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط
العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد 53 عدد المؤرخ
في 10 جانفي 2014.

بعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد 54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق
بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التشغيل الموجهة للعموم في إجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 23 جانفي 2015 والمتضمن طلبها إلزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف ترويج العرض التجاري المسمى "بوج" كإلزامها بسحبها مع جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية والإذن بالنفذ العاجل.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن شركة "أوريدو تونس" تقدمت بتاريخ 23 جانفي 2015 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عدد 162-د تضمنت ادعائها تعمد "أورنج تونس" عند تسويقها لعرضها التجاري "بوج" التنصيص على تمتع المشتركين في ذلك العرض بـ 2 جيجا اوكتاي أنترنات مجانا مخالفة بذلك أحكام القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك وقرارات الهيئة التي تهدف بالأساس إلى منع عمليات الإشهار الكاذب وانتهاكها لمبادئ المنافسة المشروعة معتبرة أن الإشهار إلى امتياز لم يقع عرضه على الهيئة يشكل مغالطة كبيرة للمستهلك وسعي إلى الإضرار بمصالح المنافسين والمتدخلين في القطاع لاسيما وأن الخصيصة دأبت على مخالفة قرارات الهيئة وخاصة فيما يتعلق بالإشهار الكاذب للترويج لعروضها التجارية مستشهدة بفقهاء قضاء الهيئة القاضي بإيقاف العرض التجاري "عجب" إلى حين امتثال شركة "أورنج تونس" إلى كافة الشروط المنصوص عليها بقرار الموافقة وانتهت إلى طلب إلزام شركة "أورنج تونس" بسحب العرض التجاري "بوج" وجميع المعلقات والومضات الإشهارية المرتبطة به وتطبيق الفصل 74 من مجلة الاتصالات على المدعى عليها مع الإذن بالنفذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت شركة "أوريدو تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تسويق العرض التجاري "بوج" المشار إليه أعلاه مؤكدة خرق المدعى عليها لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك وقرارات الهيئة التي تهدف بالأساس إلى منع عمليات الإشهار الكاذب وانتهاكها لمبادئ المنافسة المشروعة وهو ما ألحق بها، حسب دعواها، أضرار يصعب تداركها. وانتهت إلى طلب إلزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف ترويج العرض المذكور كإلزامها بسحبها مع جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية والإذن بالنفذ العاجل.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها وثيقة إشهارية للعرض المتظلم منه مدمجة ضمن عريضة الدعوى ومحضر محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ عاطف بن الحاج عمر بتاريخ 19 جانفي 2015 تحت عدد 4946-د تضمن معاينة ومضة اشهارية على راديو موزايك اف ام تتعلق بعرض "BOOUJ" التابع لشركة "أورنج تونس" جاء به مايلي:

"تختم الومضة بالنص التالي مع عرض "BOOUJ" متاع اورنج عيش انهارك بالواي تمتع كل شهر في تليفونك 2Go انترنات بلاش بلاش نهارك يدوم وما يوفاش".

الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه والمسمى "Boouj" وسحب جميع معلقاته ووسائله الإشهارية إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن "أورنج تونس" كانت قد تقدمت وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3(i) من الأمر عد 3026-د بموجب العرض التجاري المتظلم منه وحصلت على الموافقة على تسويقه بموجب قرار الهيئة عد 156-د المؤرخ في 08 جويلية 2014.

وحيث اتضح بالرجوع للقرار المشار إليه أعلاه أن من بين الخصائص التجارية التي وافقت عليها الهيئة هي تمكين المشتركين بالعرض المذكور من امتياز 2Go شرط استهلاك 7 دينارات.

وحيث ثبت من محضر المعاينة سند الدعوى أن المدعى عليها خالفت شروط إشهار العرض التجاري المتظلم منه من خلال الإشارة بالومضة الإشهارية المسموعة الممررة على موزاييك اف ام أن الانتفاع ب 2Go أنترنات يكون مجانا "بلاش بلاش" والحال أن الانتفاع بذلك الامتياز مشروط باستهلاك 7 دينارات طبقا لما جاء بقرار المصادقة على العرض.

وحيث وبصرف النظر عما يمكن أن تثيره هذه الممارسة من خرق للقانون عد 117-د لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك وخاصة أحكام الفصل 13 منه فإن طريقة ترويج وإشهار المدعى عليها للامتياز المتظلم منه تنطوي على خرق لقرار الهيئة المتعلق بالموافقة على العرض وقرار الهيئة عد 54-د المؤرخ في 11 جوان 2014 من خلال تعمد الشركة المطلوبة إشهار الامتياز موضوع الدعوى بشكل مخالف لما تم الموافقة عليه من طرف الهيئة.

وحيث أن في تعمد "أورنج تونس" اتباع هذه الطريقة غير المشروعة والمخالفة للتراتب في ترويج العرض المتظلم منه انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يترتب للعارضة أضرار يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض على حالته تلك.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسياس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "أورنج تونس" بسحب الوسائل الإشهارية موضوع العرض المتظلم منه والمسمى "بوج" إلى حين البت في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عد 162-د.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسياس

